الآراء التربوية والسياسية للأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني

ا.د كريم مطر الزبيدي — **الباحث بسام رضا محمد**

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية. — **جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

Bassam bassam@yahoo.com

الملخص:

للدكتور صادق حسن السوداني أراءاً تربوية وسياسية مهمة، وهي حصيلة الخدمة الطويلة في العملية التربوية أولا، ولقراءاته الكثيرة في مختلف مجالات الثقافة ثانياً، ولمعاصرته للكثير من الاحداث ثالثاً، تمثل هذه الآراء البناء الفكري والايديولوجي للسوداني، تعد آرائه هذه حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها المؤسسة التربوية في البلاد، اما فيما يخص الجانب السياسي فقد وجه نقداً لاذعاً للطبقة السياسية التي حكمت البلاد بعد ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: الآراء التربوية، الآراء في التدريس الاولي، الآراء التربوية بخصوص التدريس والاشراف في الدراسات العليا، الآراء السياسية.

Abstract

DR .Sadik H. AL-Soudani Sudanese questioned these views educational and political task, which is the outcome of long service in the educational process first, and many readings in various fields of culture Second, and Masrth of many events III. These views represent the intellectual and ideological construction of the Sudanese. The views of these solutions to some of the problems of the educational institution in the country, either in terms of the political side he drew scathing criticism of the political class that ruled the country after ٢٠٠٣.

Key words:Educational views, opinions in the first teaching, educational views on teaching and supervising graduate, political views.

المقدمة

استكمالا لما بدأه الباحثون والمؤرخون العراقيون منذ عقود بدراسة المفاصل المهمة من تاريخ العراق الحديث والمعاصر من خلال الرسائل والاطاريح، وقدر تعلق الامر بالجانب التعليمي فقد نوقشت العديد من الدراسات عن واقع التعليم في العراق في العهدين الملكي والجمهوري، ومنها أطروحة الدكتوراه التي قدمها صالح محمد عبد الله الموسومة (تطور التعليم في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨). ومما يلاحظ على هذه الدراسات تناولها هيكلية النظام التعليمي فقط متجاهلة دور النخبة العلمية في بلورة الأسس العلمية وتطور التعليم في العراق سواء التعليم في المراحل الأولية (الابتدائي، الثانوي) او التعليم العالي، ولم تلقِ الضوء على دور هذه النخبة في هذا المجال، انطلاقا من هذا وذاك تم اختيار الموضوع.

تعد اراء المؤرخ كلمة الفصل في الكثير من القضايا التاريخية بل وحتى السياسية، ويشير الدكتور صادق السوداني في هذا الصدد الى ان التاريخ والسياسة متلازمان ويجب ان يدرسا معاً، وفي الآونة الأخير ازداد دور واهمية المؤرخ بشكل كبير، ولعل ما طلبته الجماهير المصرية من المؤرخ المصري عاصم الدسوقي بتحديد تبعية الجزر التي تنازلت عنها مصر للملكة العربية السعودية هو ابرز دليل على أهمية ودقة قول المؤرخ بجعله كلمة الفصل، ناهيك عن عمل مؤرخنا في قطاع التعليم قرابة نصف قرن، شخص خلال هذه المدة مكامن القوة والضعف في هذا القطاع المهم...

شكلت المقابلات الشخصية التي اجراها الباحث مع الدكتور صادق السوداني العمود الفقري الذي استند الية البحث، وقد أجريت هذه المقابلات خلال العام الدراسي (٢٠١٥–٢٠١٦) في اغلب الأوقات مقابلة شخصية في صباح كل يوم

أحد في اثناء الدوام الرسمي في الجامعة، اما خلال العطلة الصيفية فقد أصبح اللقاء صباح كل يوم سبت في شارع المتنبي ببغداد. ولا نتناسى كتاب الدكتور صادق السوداني الموسوم (الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة)، والذي ضم بعض اراء مؤرخنا السياسية.

أولاً: الآراء التربوية

للدكتور صادق السوداني اراء تربوية (١) وهي حصيلة قراءة ومتابعة وخدمة عملية طوال سبع سنوات بالتعليم الثانوي وتسعة وثلاثون سنة في التعليم الجامعي سواء في الدراسات الأولية او الدراسات العليا، كانت ثمرة هذه الخدمة والعمر الذي انقضى في خدمة التعليم مجموعة من الآراء التربوية التي لم ينشرها او يصرح بها في الصحف او المجلات او حتى في مؤلفاته، ادلى بها للباحث فقط والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي.

أ: الآراء التربوية بخصوص التدريس الأولي

للدكتور صادق السوداني اراء تربوية فيما يخص الدراسات الأولية ويمكن ايجازها على النحو التالي (٢).

١. أكد على أهمية التعليم لرفع مستوى الامة من خلال جعل المعلم والمدرس والتدريسي نموذج يحتذى به (موقع واهمية وراسا) كما هو موجود في المملكة المتحدة، واضاف بان من اهم واجبات التعليم هي تعليم الطالب حب وعشق وطنه لا مذهبه وقوميته وقبيلته، وأكد في هذا الصدد "**ان كل شيء قد يزول الا الوطن فهو الجامع وهو الباقي وهو العشق الابدي الذي يجب ان لا يزول ولا يخبو بريقه ونوره**" ثم أضاف على ذلك قوله "**انا على قناعة ان التعليم في الابتدائية على الأقل يجب ان يكون عموما مختلط كما هو الحال في الجامعة اما الدعوات الى الفصل بين الذكور والاناث في الجامعة كما سمعنا من البعض فهي منتهى التخلف والرجعية مع شديد الأسف**" (٣).

٢. التدريس علم وفن وثقافة وقوة شخصية ومهارة وحسن تصرف وابداع، فلا مدرس ناجح دون ثقافة واسعة وشهادة رصينة، ومن الضروري ان يمزج المدرس الجدية في التعامل مع الطلبة ببعض من خفة الدم، وأشار الى ذلك بقوله" **كنت عندما أجد بان جو المحاضرة أصبح كئيبا احكي للطلاب نكتة او أتكلم عن الحال في بريطانيا ممزوجة بمقارنة مضحكة مع واقعنا**"، ثم إشار الى ان هذا الامر لا يعني بالضرورة رفع الكلفة بين الطالب والأستاذ الذي علية ان يبقي حاجزا وان كان خفيفا بينة وبين طلبته من اجل ان يعرف الاثنان كلاً موقعه، المدرس مدرس والطالب طالب، ولا ريب ان الساعة الأولى هي الحاسمة في نجاح او فشل المدرس فعليه ان يوظف كل ما لديه من معلومات ومادة علمية وكفاءة ومهارة وقوة شخصية لضمان نجاحه في هذه الساعة التي ستقرر مصيره ومصير عمله كمدرس ومربي في ان واحد.

٣. لا بد من تنبيه المدرس في التعامل مع الطلبة من خلال التأكيد على ضرورة عدم التمييز بين طالب واخر، ولكن لا بأس من اشعار النبيه والجدي والمتابع والذي هيأ نفسه وطرح أسئلة بشكل يستحق الاعجاب بذلك أي الثناء علية باعتدال لتحفيز الاخرين، فيقول" **كنت اميل الى حسن التجاوب مع الطالب الذي يسأل كثيرا لأنك بذلك تشبع رغباته من جهة وتشعره بالاهتمام من جهة اخرى، وقد يحفزه هذا لأنك تميزه بدرجة أكثر من الاخرين على العمل، وبالتالي سيصبح الدرس من أجمل ما يكون من خلال السؤال والجواب وتمر الدقائق بسهولة ويسر ومتعة**"، ويؤكد الدكتور صادق السوداني انه كان يعطي درجات اكثر او إضافة لمن يسأل أكثر لتحفيز الطلبة على طرح اسئلتهم وعدم التردد بسبب الخجل او غيره.

٤.واحدة من اهم واجبات المدرس ان يكون حازما تجاه الإساءة التي تصدر من الطالب ولعل أبرزها هو ظاهرة الغش، لان التساهل هنا والرأفة هناك امر غير مقبول البتة، لان غاية التعليم بناء مجتمع علمي رصين يجعل الجميع يفتخر بالانتماء اليه. **"فتح باب التساهل يؤدي الى الفشل ولا شيء غير الفشل"** (٤).

ب: الآراء التربوية بخصوص التدريس والاشراف في الدراسات العليا (٥)

يقاس رقي الامم وتقدمها بمدى اتساع ونوعية طلبة الدراسات العليا لان ذلك مؤشراً واضحاً على التقدم المعرفي والثقافي والحضاري، وكلما تنوعت الدراسات العليا في اختصاصاتها كافة عدت مؤشراً على التقدم المعرفي والعلمي لتلك المجتمعات، لان المجتمع الذي يحمل عددا كبيرا من افراده الشهادات العليا للتخصصات يعطي مؤشراً واضحاً على العمق المعرفي لتلك المجتمعات، وان حالة الرقي والتقدم الثقافي والعلمي والحضاري لأي مجتمع يعتمد على كوادره العلمية في التخصصات العلمية والإنسانية (٦).

١.تتجاوز بعض الاطاريح العلمية التي أنجزت في الجامعات العراقية خاصة ببغداد في قيمتها العلمية ورصانتها اطاريح أُعدت في دول متقدمة بما فيها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا **"لا أقول ذلك على سبيل المجاملة بل واقع حال لا يمكن ان ينكر"**.

٢.الدراسات العليا وكذلك الأولية في حالة تدهور من جميع الجوانب ويمكن ارجاع ذلك الى النتائج المأساوية للحرب العراقية–الإيرانية(١٩٨٠–١٩٨٨) والحصار الاقتصادي (٧) والفساد الإداري والمالي بعد ٢٠٠٣ (٨)، الذي أسهم وبشكل أساسي في تدهور التعليم في الجامعات العراقية الى درجة يرثى لها، فشتان ما بين من درسهم من طلبة بعد عودته من المملكة المتحدة وأولئك الذين درستهم بعد ٢٠٠٣ صعوداً.

٣.عملية القبول في الدراسات العليا غير موفقة لأنها لا تواكب التطور وتعتمد المجاملة حتى لغير المؤهلين للدراسة والحصول على شهادة عليا، وهذا الامر قد أدى الى صعود عدد من هؤلاء غير المؤهلين الى أساتذة جامعيين وبالتالي أدى الى إضافة عامل اخر من عوامل تدهور التعليم العالي في العراق. ومن اجل الارتقاء بواقع الدراسات العليا، لا بد من دراسة جدية لشروط قاسية لتصفية المتقدمين حتى نصل الى الكفوئين ومن يحرص على دراسته برغبة وحرص، والتشدد في الامتحان التحريري الخاص بالامتحان التنافسي والمقابلة الشخصية وعدم اعتبارها مجرد فرض لا بد منه بل اختبار معلومات الطالب خلالها، ناهيك عن معلومات عن شخصية الطالب المتقدم وتماسكه، وإذا ارادت الدولة ان تكرم شخصاً ضحّى فلا صلة بين هذه التضحية وبين فرض ابنه ليدرس في حقل ما على الرغم من عدم كفاءته وحرمان غيره من مقعد يستحقه علمياً، وتعويضه بمكافأة او ارض او غيرها، لان فرضه اكاديمياً امر غير مقبول لا علمياً ولا قانونياً ولا شرعياً (٩).

٤.ينبغي على طالب الدراسات العليا ان يختار موضوعة بنفسه وان عجز فلا باس ان يقترح له أحد التدريسين او القسم المعني موضوعاً لدراسته، شريطة ان لا يكون مدروسا وتتوفر عنه وثائق منشورة وغير منشورة ناهيك عن الكتب والبحوث. ويفضل ان يدرس الطالب الموضوع الذي يميل له، من حيث المكان والزمان او الشخصيات او الاحداث او التطورات او العلاقات او ما يشبه ذلك والارتياح للموضوع والانجذاب له، اذ ان تحمسه لموضوع معين يسهم في انتاج رسالة علمية جيدة ان كان الطالب شغوفاً بالموضوع ومتعلقا به، اذ ان فرض موضوع على الطالب خطا كبير سيتحمل تبعته الطالب واستاذه المشرف فضلا عن القسم نفسه.

٥. وجه كلامه الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بضرورة استحداث موقع الكتروني يديره موظف واحد على الأقل تنشر فيه عناوين الرسائل المنجزة والتي قيد الانجاز (ماجستير ودكتوراه) لأنها تسهل بذلك على طلبة الدراسات العليا

اختيار العناوين بسهولة ودون ان توقع الطالب بمشاكل هو بغنى عنها، وهذا الامر معمول به في جميع الدول التي تحترم نفسها (١٠).

يرى الباحث ان من الضروري التأكيد بمطالبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على وضع مقترح الدكتور صادق السوداني محل التنفيذ لان ذلك سوف يسهل عملية اختيار مواضيع للرسائل والاطاريح وتجنب التكرار او السرقات العلمية التي تحدث من جراء اهمال ذلك (١١).

٦. ان الرسالة او الاطروحة هي جهد مشترك بين الطالب والمشرف، وان المشرف على الرسالة العلمية حاله حال المخرج في الفلم او المسرحية، وانه يقود عملية اعداد وتأليف وكتابة الرسالة او الاطروحة، وبالتالي فانه المسؤول الأول عن إيصال الطالب الى شاطئ الأمان من الناحية المنهجية، وكلما كان المشرف أعلم بزوايا الموضوع ومخارجة تخرج لنا رسالة رصينة متينة بالمعلومات والتحليلات. يمكن للمناقشين والمشرفين ان يغضوا النظر عن بعض الجوانب في رسائل الماجستير لكن هذا لا يعطي المبرر بعدم مطالبة طالب الماجستير بالتحليل في كتابة الرسالة وهذا الامر سائد لدى اغلب الأساتذة. اما اطروحة الدكتوراه فيجب ان تكون كتلة من التحليل وحسن الأداء واللغة اخراجاً ومنهجاً وتحليلاً شكلاً ومضموناً، وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه للطالب في المناقشة فأن المشرف مشمول بها قبل الطالب، لانه قبل بتحمل مسؤولية الاشراف والقراءة للطالب، ويقول بهذا الصدد "**ولربما لهذا السبب انا احرص على القراءات المتعددة للطلبة الذين أشرف عليهم والتي وصلت الى عشر قراءات في بعض الأحيان**".

ووضع لنا مؤرخنا معادله بسيطة لخص بها كلامه أعلاه

طالب مجتهد+ مشرف علمي حريص وجدي+ وثائق غير منشورة (unpublished documents) **ومنشورة** (published documents) **+مصادر تتضمن كتب ومجلات وصحف متنوعة ورصينة= رسالة علمية رصينة.** ويؤكد الدكتور عادل تقي البلداوي على دور المشرف في اخراج رسائل واطاريح رصينة بقوله" **قل لي من هو مشرفك أقول لك رسالتك جيدة ام لا"(١٢).**

٧. من المشاكل التي يعاني منها الكثير من طلبة الدراسات العليا، الحرص على استعمال كل المصادر التي جمعها الطالب، مما يؤدي الى ترهل الرسالة او الاطروحة وتجاوزها دون مبرر السقف المطلوب لعدد الصفحات، مع العلم ان هناك مجال لتقليص الصفحات كبير مع المحافظة على رصانة وتسلسل الاحداث دون اسهاب او استطراد لا مبرر له يخرج الرسالة من إطارها العلمي الأكاديمي المفترض، لان ليس كل ما جمع يمكن توظيفه في الرسالة او الاطروحة.

٨. يواجه طلبة الدراسات العليا الكثير من المشاكل والمعوقات في دراستهم منها اختيار الموضوع ومن ثم اختيار المشرف فكثير ما اختار الطالب موضوعا فكريا وهو ذو قدرات متواضعة قاصرة عن الخوض فيه، وكثيرا ما اختار الطالب موضوعا مناسبا ولكنه لم يفلح في إيجاد المشرف المناسب فكم من مشرف على موضوع لا يعرف عنه شيء، بل الأسوأ انه لا يحاول ان يتعلم على الاقل لمواكبة طالبه ومعرفة خفايا الموضوع، وكثيرا ما نجد مشرف على رسالة لا تتطابق مع اختصاصه.

٩. من اهم المستلزمات التي يحتاجها طالب الدراسات العليا وجود مكتبات علمية اكاديمية تحتوي على عدد كبير من المصادر وهذا الامر لا يتوفر في العراق. ويصف لنا حال التعليم في بريطانيا اثناء اعداده لأطروحته هناك بقوله "**عندما ذهبت الى بريطانيا مطلع ١٩٨٢ وجدت هناك نظاما مكتبيا يعتمد على الحاسوب بإمكانه ان يعد لك قائمة بالمصادر التي يحتاجها موضوعك قد تصل الى المئات او أكثر بمجرد ادخال عنوان الموضوع وتفاصيله فضلا عن وجود نظام**

الحصول على الكتب من المكتبات الجامعات الأخرى في المملكة ومن خارجها وهذا يتم عبر الاستعارة وتعرف ب (loan Inter–library)أي

الاستعارة ما بين المكتبات، فلو اردت بحثا تحصل عليه مصورا ان لم يكن متوفرا في مكتبة جامعتك وان كان كتابا تحصل علية لتستفيد منه وتعيده خلال مدة أقصاها أسبوعين، وبهذا تحصل على ما تريد من الكتب، وكان لكل طالب الحق في طلب عشرين بحثاً أسبوعيا على ان يوقع مشرفه على كارتات الطلب، وهنا أتساءل نحن الان بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على ذلك التاريخ هل توفرت هاتين الخدمتين في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية: الإجابة بالقطع لا مع شديد الأسف".

يرى الباحث بان عدم وجود مكتبات علمية كبيرة بما تحتويه من مصادر بلغات مختلفة قد ألقت بظلالها على نتاجات الباحثين من رسائل واطاريح وبحوث الترقيات العلمية، وان من الضروري ان تولي وزارتا الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي اهتمامهما لتطوير العمل المكتبي بما تطرحه دور النشر من الكتب الجديدة، وكذلك مراعاة التطور الحاصل في الدول الاوربية فيما يخص تقديم الخدمات للطلبة الباحثين، لان المكتبات الجامعية الان تعتمد بشكل أساسي على ما ينشر من قبل اساتذة الجامعة وهذا الامر اقل ما يوصف بانه كارثة بحق العملية التعليمية في العراق، في ختام عرض الآراء التربوية للدكتور صادق السوداني لابد من الإشارة الى انها كانت اراء علمية رصينة لأنها نابعة من واقع العملية التربوية سواء في التعليم الثانوي او الجامعي في العراق والبعض منها فيها حلول ناجعة لوقف تدهور مستوى الدراسات الأولية والعليا.

ثانيا: آراؤه السياسية

لكل مؤرخ آراء وأفكار تتمثّل ببناءه الفكري وتوجهاته السياسية التي تكونت بمرور الزمن، وتلك الأفكار أو الآراء غالباً ما انعكست على النتاج الفكري للمؤرخ وميوله السياسية، وأحياناً على معتقداته المذهبية والدينية (١٣). ان الحصول على اراء مؤرخ في مجال محدد شيء جميل كتاريخ العراق او تاريخ اوربا مثلا، لكن الاجمل ان تجد مؤرخاً لديه اطلاع واسع في مختلف اتجاهات التاريخ وهو امر قلما تجده في هذا الوقت، ولعل الدكتور صادق السوداني واحد من هؤلاء القلة (١٤) يجهل العديد توجهات الدكتور صادق السوداني السياسية التي لم يبح بها لاحد حتى اولئك الخلص من وزملاؤه او طلابه الذين أصبحوا فيما بعد زملاء له لا يعرفون ماهي توجهاته، لأنه لا يسمح لاحد بالسؤال عنها (١٥)، فخلال حكم الحزب الواحد طوال ثلاث عقود ونصف في العراق لم ينتمِ لحزب البعث اطلاقا لذلك فقد اشتبه البعض وأطلقوا اراء في انتمائه السياسي فوصفوه بالشيوعي والبعض الاخر بالليبرالي، لكن الجميع مخطئون فيما طرحوه، لان مؤرخنا ينتمي الى التيار اليساري(١٦) وهو متمسك بهذا المبدأ لغاية الان ولم ولن يبدل توجهاته السياسية ويعزو انتمائه لليسار بقوله "**ربما ساهم حبي للزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم (رحمه الله) من جهة وشيوع الأفكار اليسارية التقدمية بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨ من جهة أخرى ولكوني انحدر من اسرة فقيرة بالتالي تعاطفي مع الفقراء لأني كنت واحدا منهم من جهة ثالثة ومنجزات الثورة لصالح الفقراء خاصة الغاء الاقطاع والصرائف المهينة لأدمية الانسان وبناء مدينة الثورة بديلا عن الصرائف من جهة رابعة، وما كان يعانيه اليساريين على يد امن وشرطة النظام الملكي من جهة خامسة، ومساندة اليساريين لحكم عبد الكريم قاسم من جهة سادسة، في انحيازي لليسار والفكر التقدمي، الا ان هذا لا يعني اني كنت ماركسيا ولكني احترم هذه الفكر العلمي التقدمي، خاصة وان الاتحاد السوفيتي كان من انصار التقدم والمدافع عن اماني الشعوب في تحقيق الاستقلال والسيادة والتحرير، ونصرته لثورة ١٤ تموز كانت شاهدا، وقبل ذلك نصرته لمصر في حرب ١٩٥٦ ومدها قبل ذلك بالسلاح عبر جيكوسلفاكيا**"(١٧).

ويرد على الذين يعتقدون بانه شيوعي او ينتمي للفكر الماركسي بقوله "**عن قناعة بان العامل الاقتصادي عامل أساسي في حياة وتوجهات الناس التي تحكمها في الكثير من الأحيان العوامل الاقتصادية، خاصة وان امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) قال "أينما ذهب الفقر قال له الكفر خذني معك"، وقال أيضا "ما جاع فقير الا بما متع به غني"، وقال ايضا "المال في الغربة وطن والفقر في الوطن غربة"، وقال أيضا "لو كان الفقر رجل لقتلته". وقال أبو ذر الغفاري (رضي الله عنه) "أنى أعجب لرجل لا يجد القوت في بيته لا يخرج على الناس شاهراً سيفه**". واختتم كلامه بقوله" **بالرغم من اعجابي بالفكر الماركسي الا انني ببساطة لست ماركسيا ولم اكن ماكسياً في يوم من الايام**"(١٨).

تعرض الدكتور صادق السوداني بسبب آرائه السياسية التي لم ترق للكثيرين الى العديد من المضايقات، وبعد ان تم تغيير اسم فرع المجتمع العربي الى فرع ((الثقافة القومية والاشتراكية)) حرص رئيس القسم، وهو العميد في الوقت نفسه، على ابعاد كل من هو ليس بعثي عن الفرع ونقلهم الى كلية الآداب او غيرها، الا صادق السوداني فقد حرص على نقله، لانعدام الود والفتور الشديد بينهما، الى وظيفة إدارية في مقر جامعة بغداد. كان السوداني مسافراً اثناء العطلة الصيفية الى كل من (تركيا وبلغاريا وهنغاريا والنمسا ويوغسلافيا) وحين عاد علم بذلك، فراجع السيد رئيس الجامعة وقتها الدكتور سلطان عبد القادر الشاوي الذي وافق على نقله الى كلية الآداب، كما ان عدم انتمائه لحزب البعث اطلاقا، وهو امر يعد نادراً في ظل حكم البعث للعراق (١٩٦٨-٢٠٠٣)، دفع بعض طلبته من ضعاف النفوس والخلق، الذين كانوا يكنون العداء له بسبب ما وصفوها بشدته في التعامل وعدم المجاملة، الى الكتابة ضده في الجدار الحر كثيراً، ولم يبالِ بهذه لأنه كان مؤمنا بالمسار السياسي الذي سلكه، ولم يحاول التقرب او التملق للسلطة لكي يحصل على المناصب (١٩).

للدكتور صادق السوداني باع طويل في معرفة ادق التفاصيل فيما يخص تاريخ العراق المعاصر وهو ينطلق من عدة منطلقات أبرزها انه عاصر الكثير من الاحداث او سمعها من الذين أكبر منه سنا وثانيا من خلال دراسته لتاريخ العراق في رسالته للماجستير وكذلك مؤلفاته عن تاريخ العراق المعاصر بالتحديد، فيبدأ بتقييم العهد الملكي بقوله "**على الرغم من كل ما قيل عنه، فهو نظام حاول ان يبني من خلال مجلس الاعمار (٢٠) رغم امكانات الدولة المتواضعة من الناحية المالية. مارس الديمقراطية وان لم تكن بالمستوى المطلوب. لكن ذلك أفضل من لا شيء مع ايماننا بوجود تزوير مبرمج في الانتخابات البرلمانية، النظام يمكن وصفه بانه بعيد عن الفساد الإداري والمالي فليس هناك ما يؤكد ان نوري السعيد الذي كان ألمع سياسي في الدولة العراقية بين ١٩٣٠ و١٩٥٨، او حتى يلمح الى انه كان فاسدا على الرغم من موالاته للبريطانيين حتى عداوته للشيوعية والشيوعيين لم تدعه الى قتلهم بشكل عشوائي وحشي كما فعل من جاء بدعم امريكي لحكم العراق في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣الأسود الدموي**" (٢١).

اما الحدث الفاصل في تاريخ العراق وهو ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي يركز عليه ولعله يناقش تطوراته بشكل دقيق كونه شاهد عيان عندما حصل وتعد هذه الثورة تحولا كبيراً تمثل بالإطاحة بالنظام الملكي الذي كانت شعبيته شبه معدومة، ويعزوها الى الدعاية الشيوعية الكثيفة والتي أعطت صورة قاتمة السواد عن النظام الملكي فيصفها "**بالتأكيد غير منصفة ومبالغ بها جدا على الرغم من كل عيوب النظام**"، ثم يبدا بتعداد منجزات الثورة ويبدأ من الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية وتنشيط الاقتصاد (٢٢) والقضاء على الاقطاع (٢٣) والخروج من حلف بغداد ومن المنطقة الاسترلينية وإلغاء نظام دعاوى العشائر واستئصال الصرائف وتأسيس مدينتين لسكن الفقراء وهما الثورة والشعلة (٢٤)، كما ان مؤرخنا لا يخفي اطلاقاً حبه وعشقه لعبد الكريم قاسم اطلاقا ولا يخجل او يخاف أحد من القول بان الزعيم عبد الكريم قاسم كان أفضل من حكم العراق منذ(١٩٢١-٢٠١٦) (٢٥) فيتجلى ذلك الحب بقوله " **لست مغالياً إذا ما قلت بان الشهيد الزعيم**

عبد الكريم قاسم (رحمة الله عليه)، كان قريبا من الناس وبالأخص الفقراء، لذا احبه الناس. واميل الى القول ان ليس من قبيل المبالغة ان نقول انه ليس من السهل ان تجد شعبا أحب زعيمه الى هذا الحد كما فعل العراقيون مع عبد الكريم قاسم لأنهم وجدوا فيه العفة والنزاهة. ويكفي ان نقول ان علي صالح السعدي امين سر القيادة القطرية لحزب البعث الذي قاد انقلاب ٨شباط الأسود اعترف بان لا غبار على نزاهة ووطنية عبد الكريم قاسم، ولكن قانون (٨٠) لسنه ١٩٦١ الذي استرد ٩٩,٥٪ من أراضي العراق من سيطرة الشركات النفطية، ومطالبته بالكويت واعترافه بالصين الشعبية وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية ومعاداته للدول الاستعمارية ساهمت في تأجيج الولايات المتحدة عليه وعلى نظامه ودعم القوى الانقلابية للقيام بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣"، ويختتم رأيه بشخصية عبد الكريم قاسم بالإشارة الى ان الرجل كان يفتقر الى فكر سياسي واضح المعالم لإدارة البلاد، ناهيك عن تساهله مع خصومه وعفوه عنهم عبر شعار" **عفا الله عما سلف**" الذي جر الويلات عليه وعلى العراق، ناهيك ان الوقت والمؤامرات المتواصلة ضده لم تساعد في التوصل الى ذلك الفكر (٢٦).

إذا كان الدكتور صادق السوداني يحمل توجهات تؤيد عبد الكريم قاسم وقد صرح بها وبشكل علني امام الجميع (٢٧) فمن المسلم به ايضاً ان يكون من الناقمين على المعارضين لحكم عبد الكريم قاسم فيصف انقلاب ٨شباط ١٩٦٣"**يوم ٨ شباط ١٩٦٣ كان من أكثر الأيام سواد واجراما ومعاناة، كنا نرى من الكسرة، حيث اسكن، الطائرات تقصف وزارة الدفاع في باب المعظم، وقيام عصابات الحرس القومي بمطاردة من كان متهم بالشيوعية او متعاطف معها حقيقة ام زيفاً، لتبدأ عمليات تصفية دموية لا مثيل لها خاصة بعد اصدار البيان رقم(١٣) السيء الصيت الذي اعطى الضوء الأخضر لهذه التصفيات، ولا اغالي اذ قلت ان اسوأ أيام الشعب العراقي تلك الأيام التي امتدت بين ٨ شباط و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حين فرح الشعب العراقي بالتخلص من حكم القتلة على يد الجيش يقوده عبد السلام محمد عارف. وإذا كان هناك ما يمكن ان يغفر لعبد السلام ذنوبه الكثيرة فهو ما قام به في ذلك اليوم. فكم من ناس قتلت وكم من شباب شردت وعوقت واعدمت وكم من نساء اغتصبت لا شيء الا لأنها ابنه فلان او اخت فلان او ام فلان. وقد شاهدت فرحة الناس وشماتتهم بالقتلة وهو يقتلون ويطاردون وهم مرعوبين اذلاء فيما بينهم منكسرين**" (٢٨).

يذهب الباحث الى ما ذهب اليه الدكتور صادق السوداني في وصف انقلاب ٨شباط ١٩٦٣، بانه كان اول الأيام السوداء التي مرت على العراق والذي سوف تبقى اثاره ماثلة في اذهان العراقيين، لأنها قد مهدت الطريق لقيام حكم البعث في العراق وما قام به هذا الحزب الدموي من مجازر بحق العراقيين قبل وبعد استلامه للسلطة، بل ان القتل لم يكن فقط لمعارضيهم بل وصل الى تصفية بعضهم البعض.

يرى مؤرخنا بان منصب رئيس الجمهورية (راس السلطة في البلاد) من الضروري ان يتولاه شخص كفوء ذو شخصية قوية ويعود هذا لطبيعة الشعب العراقي، ويستشهد بحكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف للعراق (١٩٦٦-١٩٦٨) الذي استلم الحكم بعد وفاة اخيه عبد السلام محمد عارف إثر سقوط طائرته الهليكوبتر في البصرة ومعه عدد من الوزراء، فيصفه "**بانه كان طيبا بسيطا لكن رئاسة الجمهورية في العراق بالذات تحتاج الى الحسم وقوة الشخصية والثقافة العامة والقوة الساندة**". وأكد بأن ضعف عبد الرحمن قد ألقى الضعف أيضا على حكومة الفريق طاهر يحيى، الامر الذي شجع البعثيين بالتعاون مع موالين لهم في حكومته على الإطاحة بنظام الرئيس عبد الرحمن عارف في انقلاب ١٧-٣٠ تموز١٩٦٨، فيصف لنا الانقلاب بقوله "**حدث وانا كنت في سفرة الى إسطنبول مع طلبة جامعة بغداد/ كلية**

التربية حيث شعر الكثير من الطلبة بالبؤس والقلق من عودة البعثيين للحكم وتاريخهم الأسود في ١٩٦٣ كان ما يزال ماثلا للعيان ولكن الاخبار جاءت بان الانقلاب لم يكن دمويا كما هو انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الأسود" (٢٩).

اكتسحت المشاعر القومية نفوس الشباب العربي والعراقي بالخصوص في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (٣٠)، وتعاطف مؤرخنا في أوائل شبابه مع هذه القوى وتعلق بشعارات الوحدة العربية والتي كان يخفق لها قلب كل شاب عربي، وأصبح من المعجبين بزعيم الحركة القومية الرئيس المصري جمال عبد الناصر(١٩٥٤-١٩٧٠) (٣١)، لكن مع مرور الوقت تغيرت توجهاته عندما شعر بالكره الذي يكنه عبد الناصر لبعد الكريم قاسم (٣٢) ومحاولته القضاء على نظام عبد الكريم قاسم في العراق. هزيمة العرب (مصر، سوريا، الأردن) في حرب حزيران ١٩٦٧ والتي يمكن اعتبارها نقطة تحول في حياة مؤرخنا من حيث توجهاته السياسية، ويقول بهذا الصدد "**شعرت بالألم والإحباط وانا أرى مصر وسوريا والأردن وهي تهزم في حرب لم تستغرق غير ستة أيام سنة ١٩٦٧. وفي خلال ساعات نجح سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير الطائرات المصرية وهي على مدارجها. القت تلك الهزيمة النكراء المشينة التي اسموها نكسة حزيران الذل في نفوس العرب من جهة، ومن جهة أخرى ألقت هذه الحرب الحماسة فينا فتوجهت حال الكثير من طلبة الجامعة وخريجيها الجدد الى الانضمام الى كتائب الشباب وتدربنا لمدة شهرين، ولكن بدون سلاح وهذا امر غريب جداً، مما يؤكد عدم جدية العملية كلها والتي كانت هدفها امتصاص غضب الشباب وسخطه من جهة ثانية**" (٣٣).

بعد تولى حزب البعث العربي الاشتراكي وانفراده بالحكم(١٩٦٨-٢٠٠٣) اضطر في أوائل سبعينيات القرن العشرين الى إيجاد جبهة سياسية مع الحزب الشيوعي العراقي في خطوة منه لزيادة الدعم السوفيتي والدول الاشتراكية له وخاصة في مجال التسليح وفي مجال الدعم الفني لنواياه في تأميم النفط العراقي، ناهيك عن رغبته في تحسين صورته الدموية في اذهان العراقيين والسوفيت وغيرهم. رفض الحزب الشيوعي في اول الامر الاشتراك في الحكم مع البعثيين لكن ضغوط البعثيين باعتقال قياداتهم والمنتمين له من جهة والضغوط من قبل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية التي رأت البعثيين على انهم قوة ضد الاستعمار من جهة ثانية ساعدت في تليين مواقف قيادات الحزب الذي اشترك بوزيرين في حكومة البعثيين في ١٩٧٢ ومن ثم الإعلان عن تشكيل الجبهة في ١٧ تموز١٩٧٣ (٣٤). يؤكد مؤرخنا بان الحزب الشيوعي العراقي كان مخطئاً في عقد جبهة مع حزب البعث، وانه قد انخدع بتوجهات البعث بمحاولة تقربه من الاتحاد السوفيتي واعترافه بألمانيا الديمقراطية سنة ١٩٦٩، بل وتناسوا الجرائم التي ارتكبها البعثيون بحق الشيوعيين بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣، بالرغم من استمرارها حتى بعد قيام الجبهة، وانها لم تكن الا وسيلة من حزب البعث لتصفية خصومه والتظاهر بأن النظام في العراق نظام ديمقراطي تقدمي، اذ يشترك فيه حزبان في إدارة حكم البلاد وكانت الجبهة احدى الركائز التي ثبت بها قبضته على إدارة أمور البلاد(٣٥).

اما سياسة العراق الخارجية في حكم البعث فأنها كانت عبثية معظمها تخدم مصالح الدول العربية والأجنبية وهذا ما يفسر لنا قبول صدام حسين وتوقيعه على اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، التي فرطت بحقوق العراق في شط العرب مع شاه إيران محمد رضا بهلوي(٣٦)رجل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن ثم نقضها بعد ان شهدت ايران اندلاع ثورة ضد حكم الشاه (١٩٧٨-١٩٧٩)ومن ثم استلام الامام الخميني(٣٧) الحكم في ايران ومرور ايران الجمهورية في مرحلة من الضعف والانقسام الداخلي(٣٨) استغلها صدام حسين الذي استلم حكم العراق بعد اكراه احمد حسن البكر على التنازل عن الرئاسة في تموز ١٩٧٩، لتبدا الحرب التي استمرت من ٢٢ أيلول ١٩٨٠- ٨ اب ١٩٨٨ لتأكل الأخضر واليابس(٣٩). ويبين مؤرخنا رأيه بقوله "**السعودية بالخصوص كانت وراء هذا التورط على طريقة (شيّم العربي واخذ عباته) اذ قال فهد**

وكان ولي العهد للملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) لصدام (منا المال ومنكم الرجال). وقد قرات رسالة ماجستير في الجامعة التي درست فيها في إنكلترا أعدها طالب بلجيكي يعرف العربية، اذ كان يعمل في العراق كما قال لي، أكد فيها الطالب ان السعودية دفعت حتى تاريخ تقديم رسالته (١٩٨٥-١٩٨٦) مبلغ ٢٩ مليار دولار والكويت ١٢ مليار دولارا والامارات مليار واحد فقط ثم توقفت عن الدفع خوفا من إيران. هذه هبات دفعتها دول الخليج مقابل مواصلة صدام حسين للحرب. الحرب وصلت الى نهاية غريبة (لا غالب ولا مغلوب والعودة الى اتفاقية الجزائر) فلماذا هذا التضحيات البشرية والمالية والتي حولت العراق من دائن الى مدين حيث كان لا يعرف ماذا يفعل عند بدء الحرب ب: ٣٥مليار دولار في خزائنه الى دولة مدينة بمئات من مليارات الدولارات، ومن المحزن المبكي ان الأردن كانت احدى الدول الدائنة وهي التي كانت تعيش على خيرات وهبات العراق" (٤٠).

أكمل الدكتور صادق السوداني آراؤه فيما يخص تاريخ العراق لكن هذه المرة عن الاحداث التي شهدها العراق بعد سنة ٢٠٠٣، ونجده يتناولها بألم شديد لما حل ببلده من ضياع وفساد بسبب تسلم طبقة سياسية ساد الفساد الكثير من أعضاءها ناهيك عن افتقار معظمهم للخبرة والكفاءة المطلوبة مقاليد الحكم بعد الإطاحة بحكم صدام حسين، ومما زاد من سطوة الفساد المالي والإداري عدم معاقبة المفسدين بقسوة تكون عبرة للأخرين، اذ مازالوا يسرحون ويمرحون دون خشية وبالطبع دون حياء (٤١). يستشهد بصبر العراقيين لما عانوه من ظلم حكم البعث وان هذا الشعب قد فرح بسقوط صدام حسين بالرغم من ان البلد وقع تحت احتلال امريكي استمر حتى ٢٠١١/١٢/٣١!، ثم بدأ يقارن بين منصب السفير الأمريكي في العراق الذي تولاه بول بريمر باعتباره رئيساً لسلطة الائتلاف المؤقتة (Coalition Provisional Authority) في العام الأول للاحتلال وبين منصب المندوب السامي البريطاني في العراق(١٩٢٠-١٩٣٢)، الذي لم يختلف كثيراً الا من حيث المسميات والزمان. وخلال السنوات(٢٠٠٣-٢٠١٦) شهد العراق حكومات مجلس الحكم (٢٠٠٣-٢٠٠٤) واياد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) (٤٢) وإبراهيم الجعفري(٢٠٠٥-٢٠٠٦) (٤٣) ونوري المالكي(٢٠٠٦-٢٠١٤) (٤٤) وحيدر العبادي(٢٠١٤-؟) (٤٥)(٤٦)، ثم بين رأيه بمنتهى الصراحة عن هذه الحكومات بقوله" **مع شديد الأسف وعميق الألم لم تنجح حكومة من هذه الحكومات في حل مشاكل العراق والعراقيين على الرغم من تدفق المئات من مليارات الدولارات على العراق من صادراته النفطية التي وصل سعر البرميل أحيانا الى ١٤٧دولار وبميزانيات سنوية فلكية حتى وصلت الى ١٥٠ مليار دولار، ولكن مازال العراق بلا مجاري صالحة ولا كهرباء كافية ولا ماء في الكثير من المناطق، ناهيك عن قلة التشجير والشوارع المبلطة وعدم وجود مصادر أخرى للدخل غير النفط، اذ لم تحاول حكومة واحدة تنويع مصادر الدخل القومي تحسبا الى يوم تنخفض فيه أسعار النفط الى اقل من الربع كما حصل بالفعل منذ أواخر سنة ٢٠١٤، ومما زاد من سوء الحال انهماك المسؤولين واحزابهم بسرقة المال العام وتهريبه للخارج وحلول المحاصصة محل حب الوطن والولاء له والعمل من اجله بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية، ثم جاء الإرهاب الذي وجد له حواضن لا حاضنة واحدة ليسيطر على اكثر من ثلث مساحة البلاد ((الموصل، الانبار، صلاح الدين، وأجزاء من محافظتي ديالى وكركوك)). ان العراق يعيش اسوأ ايامه ((إرهاب وفساد مالي وفساد اداري إضافة الى اهمال القدرات والكفاءات الوطنية المخلصة بسبب تغليب الطائفية والشوفينية على حب العراق والعمل من اجله واجل أبنائه في كل شبر من ارض العراق))، دون تجني فشلت حكومات ما بعد ٢٠٠٣ في إيصال العراق الى شاطئ الأمان والسلامة، ولا أدرى كيف يشعر المواطن وهو يسمع ان مئات المليارات من الدولارات تم سرقتها وتهريبها للخارج، اظن من الانصاف ان نقول هذه الحكومات التي كان ولائها لنفسها واحزابها وشخوصها أدخلت العراق والعراقيين في متاهة لا**

اعتقد ان الخروج منها سهل ومتوفر، وجعلت معاناة العراقيين أكثر وامر وأقسى"، ويختتم رأيه في مسار العملية السياسية ومستقبل البلاد بقوله "**انا بصراحة لست متفائلاً لأن ليس هناك ما يشجع قط على هذا التفاؤل"**(٤٧).

يرى الباحث ان الدكتور صادق السوداني كان محقاً فيما طرحه، بأن الحكومات التي استلمت الحكم بعد سنة ٢٠٠٣، كانت غير جدية في تقديم الخدمات الاساسية للمواطن، وان هناك تطابق بين اراء الباحث وبين اراء الدكتور السوداني لأن الباحث شاهد عيان على الاحداث بعد سنة ٢٠٠٣، فلا يمكن انكار ان الحكومات فشلت نوعاً ما في إدارة دفة الحكم في البلاد ولم تقدم للمواطن ما يجعله راضي عنها، وأما ختام كلامه بانه غير متفاءل فان الباحث يتفق معه ايضا في هذا الطرح مع بقاء هذه الطبقة السياسية ولكن بتغييرها ما يمكن ان نطلق عليه يمكن ان نرى هناك تغيير حقيقي في البلاد على مختلف الصعد بمدة وجيزة.

لم يكتفِ مؤرخنا بالكلام فقط عن فشل بعض اقطاب الطبقة السياسية في إدارة البلاد بشكل عام بل وضع يده على احدى اكبر مكامن الفساد في العراق وابرزها، مسألة عدد الحقائب الوزارية في الحكومة العراقية والذي صل الى ٤٢ حقيبة بينما الولايات المتحدة وهي أكبر من العراق ب ٢٢ مرة من حيث المساحة وسكانها بحدود عشرة اضعاف عدد سكان العراق وعدد وزاراتها ١٥، ثم يتساءل عن سبب وجود وزارة الصناعة في بلد لا يمتك صناعة والجواب فقط للسرقة. انهى رؤيته بقضايا الفساد بالإشارة الى اكبر جريمة تقوم بها بعض الأحزاب المسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، بقوله "**هل يقبل العقل ان كل حزب وكتلة (وكلهم بما لديهم فرحون) له لجنة اقتصادية همها الوحيد كيف تحصل للحزب او للكتلة على المال العام بصرف النظر عن الطرق التي هي على الاعم والاغلب غير مشروعة لتمويل الحزب او الكتلة ونشاطاتها، وهذا يفسر لنا رفض هذه الأحزاب والكتل تقليص عدد وزارت الحكومة وجعلها متناسبة مع حالة وإمكانيات البلد"**(٤٨).

لم يكتفِ مؤرخنا بالحديث عن الفساد والفشل في إدارة البلاد الذي تسببت به بعض اقطاب الطبقة السياسية، بل دخل الى عمق المشكلة بنظرة مؤرخ ثاقبة للأحداث، من خلال طرحه مسالة تعديل الدستور العراقي الصادر في سنة ٢٠٠٥(٤٩) لما خلّفه هذا الدستور من تنازع بين جميع الفرقاء السياسيين وأصبح كل فرد يغني باسم الدستور، فامسك بيده بالمشكلة الاهم في البلد، وأضاف ان الدستور قد كتب في ظروف صعبة لعل أبرزها وجود احتلال امريكي للبلاد بالإضافة الى بروز صراع في البلاد تطور الى ان وصل الى شبة حرب اعتبرها الكثيرين حرباً طائفية او شبه طائفية وهي ليست كذلك في الواقع، لانها لم تكن ذات صبغة مجتمعية شاملة، بل صراع محدود بين أناس محدودين وليس من الموضوعية تعميمها او اعطاءها صفة الشمول او الاطلاق خلال(٢٠٠٥-٢٠٠٨) (٥٠)، وحان الان الوقت المناسب لتعديل هذا الدستور (٥١).

عانى العراق والعراقيون خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) الكثير من المشاكل التي عصفت بالبلاد. فبالإضافة الى داعش واحتلالها لمساحات واسعة من العراق في حزيران ٢٠١٤ والفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة كان تهديد زعيم إقليم كردستان مسعود برزاني (٥٢) بانفصال الاقليم المستمر لبغداد من ابرز المشاكل المتجددة، لا بل ان امتناع الإقليم عن تسديد مستحقاته للحكومة المركزية او الاتحادية قد تسبب باستياء لدى العرب تجاه اخوتهم في الوطن من المؤيدين لذلك بسبب تصريحات القادة الكرد، ويؤكد مؤرخنا بان حلم الدولة الكردية لم ولن يتحقق في ظل المشهد السياسي في البلدان المحيطة بالأكراد (تركيا، سوريا، العراق، إيران) وكذلك مع رفض غربي لذلك، اما العلاقة الحسنة الان بين الكرد واردوغان فأنها لن تطول كما انه لن يقبل بوجود أي دولة كردية مستقلة، وهو قد رفض منذ مدة حصول الاكراد على

الحكم الفدرالي في سوريا، وان قبل وهو امر مستحيل بوجود الدولة الكردية فلابد ان تكون تحت حماية تركيا، فضلا عن هذا الامر لن يقبله القادة السياسيين الاتراك وقادة الجيش، اذ ان وجود دولة كردية مجاورة لتركيا تعني محفزاً لاكراد تركيا للمطالبة بالمثل هذا إذا تجاهلنا ردة فعل كل من إيران وسوريا والعراق على ذلك (٥٣)، كما ان وجود الاكراد مع بغداد أفضل للكرد أنفسهم، اذ ان لا داعي للانفصال في ظل دولة مغلقة، كما ان حصتهم من ميزانية بغداد ١٧٪ بالإضافة الى ما يحصلون عليه من تصدير نفطهم والكمارك، فنجحوا مقارنة بحكومة بغداد باعمار محافظاتهم التي حولوها الى نموذج للحداثة والتطور، فلا يمكن مقارنة مدينة في العراق بأربيل والسليمانية ودهوك، كما ان استقلال الكرد يستلزم من الحكومة الكردية دفع حصتها من الديون العراقية لأنها استفادت منها حالها حال بقية أجزاء العراق (٥٤).

ويعتقد الدكتور صادق السوداني ان العراق لن يصل الى شاطئ الأمان والسلامة مالم يتخلص من نظام المحاصصة المقيت الذي جاء به احتلال سنة ٢٠٠٣، واستبداله بنظام يعتمد الكفاءة والإخلاص والنزاهة بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية، ليس المهم من يتولى المسؤولية إدارة الدولة وثرواتها (دينه، مذهبه، قوميته) إذا كان كفوءً، مخلصاً نزيهاً، متمكناً، حريصاً على المال العالم والخاص وهدفه الحفاظ على وحدة العراق ارضاً وشعباً ورفع شأن البلاد وابناءها علمياً، معاشياً، عمرانياً ... الخ (٥٥)

اختتم مؤرخنا آرائه السياسية بخصوص المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، بطرح رأيه بكل صراحة من خلال التأكيد على ان النظام المناسب لحكم العراق هو النظام الرئاسي بدلا من البرلماني الذي اثبت فشلة طيلة السنوات الثلاثة عشر الماضية بسبب قيام حكومات ائتلافية ضعيفة أساسها نظام التمثيل النسبي، لا يجمعها جامع سوى حب الكرسي والتمتع بخيراته ومكاسبه (٥٦)، ويؤكد بأن النظام الرئاسي سيصون قوة البلد وتماسكه ويوحده بوجه أي خروقات وانتهاكات، ولم يكتفِ مؤرخنا بطرح المشروع بل وضع لنا أسسه من خلال وضع قاعدة لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب وليس من قبل البرلمان لاعطائه قاعدة جماهيرية وشعبية، كما ويجب ان توضع الصلاحيات الواسعة بيد رئيس الجمهورية (٥٧).

الخاتمة

١. من خلال التتبع والتأني في قراءة آرائه التربوية والسياسية والتاريخية نجدها اراء ناجعة، نابعة من الواقع الذي يعيش فيه ولخبرته الطويلة وخلال نصف قرن تقريبا في العملية التعلمية، بالإضافة الى سفره وترحاله في عدد من دول العالم، لكن بالرغم من ذلك فانه لم يحرص ولم يهتم بتسنم أي منصب إداري في أي دائرة، سواءً في عهد النظام البعثي او بعد سنة ٢٠٠٣ وقد كان باستطاعته ان يحصل على ذلك، لكنه فضل ترك العمل الإداري والسياسي والتفرغ لعمله العلمي في الجامعة تدريسياً واشرافاً ومناقشاً.

٢. مثلت بعض آرائه التربوية مقترحات وحلول لمشاكل العلمية التعليمة وواقعها المتردي على كافة الصعد، خاصة فيما يخص مقترحاته بانشاء موقع الكتروني لتسجيل الرسائل العلمية او انشاء مكتبات علمية كبيرة.

٣. من خلال البحث يتبين لنا بان الدكتور صادق السوداني لديه رؤى سياسية مهمة، تكمن أهميتها بتشخيصها لسلبيات النظام السياسي القائم في البلاد، خاصة بعد سقوط نظام حكم الحزب الواحد سنة ٢٠٠٣، كما تبين ايضا تمسكه بارائه السياسية، ولم يغيرها بالرغم من مرور سنوات طويلة تغيرت بها المفاهيم السياسية والأيديولوجية.

الهوامش

(١) . اختار الباحث مجموعة من الآراء المهمة والتي تخدم العلمية التعليمية.

(٢) . عدة مقابلات اجراها الباحث مع الدكتور صادق السوداني في أوقات مختلفة من السنة الدراسية (٢٠١٥-٢٠١٦) وكذلك أجوبة لعدة أسئلة وجهها الباحث للدكتور صادق السوداني واجاب عليها بخط يده، سلمها للباحث بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤.

(٣) . لمزيد من التفاصيل انظر: جريدة المدى، العدد ٤٦٤، بتاريخ ٢٠١١/١١/٥.

(٤) . لمزيد من التفاصيل عن ظاهرة الغش وعلاجها انظر: عماد حسين عبيد المرشدي، ظاهرة الغش وأثرها على المجتمع، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت).

(٥) . عدة مقابلات اجراها الباحث مع الدكتور صادق السوداني في أوقات مختلفة من السنة الدراسية (٢٠١٥-٢٠١٦) وكذلك أجوبة لعدة أسئلة وجهها الباحث للدكتور صادق السوداني واجاب عليها بخط يده، سلمها للباحث بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤.

(٦) . نقلا عن محمود كاظم محمود، المعوقات وسبل التطوير من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، مجلة العلوم النفسية، مركز الدراسات التربوية والابحاث النفسية /جامعة بغداد، العدد ١١، ٢٠٠٧، ص ٥٨.

(٧) . الحصار الاقتصادي: الحصار الذي فرضة المجتمع الدولي على العراق بعد غزوه الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ بموجب قرار الأمم المتحدة(٦٦١) في ٨ اب ١٩٩٠، والذي نص على مقاطع البضائع العراقية كافة، واستمر هذه القرار نافذا لمدة بعد دخول القوات الامريكية بغداد ٢٠٠٣، لمزيد من التفاصيل انظر: الموسوعة الحرة (الويكيبيديا)، https://ar.wikipedia.org

(٨) . مكي عبد مجيد، الفساد المالي والإداري في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص ص١٩٧-٢٠٥.

(٩) . يرى الباحث ضرورة تفعيل المقابلة وجعلها اهم الشروط في عملية القبول في الدراسات العليا، لأنها سوف تظهر إمكانيات المتقدم العلمية وقوة شخصيته ولعل من الأهم الأسئلة التي يجب ان توجه للمتقدم هل لديه عنوان لرسالته او اطروحته.

(١٠) . يتفق الباحث مع ما طرحه الدكتور صادق السوداني في هذا الموضوع.

(١١) يؤكد الدكتور كريم مطر الزبيدي "**كنت مقوما علمياً لرسالة ماجستير من كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة، وان هذه الرسالة كانت مسروقة من أطروحة دكتوراه في جامعة تكريت وكنت انا أحد أعضاء اللجنة، فكتبت الى القسم الذي تنتمي اليه وأخبرتهم بالإمر، وقد تعامل القسم بمهنية عالية وتم ترقين قيد الطالبة**". ويرى الباحث بأن لو وجد هذا الموقع لما حاولت هذه الطالبة وغيرها الاحتيال على القسم والكلية والجامعة وعلى الأساتذة، انظر: مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور كريم مطر الزبيدي، بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧.

(١٢). عادل تقي البلداوي، الرواد الأكاديميون ودورهم في بناء المدرسة التاريخية العراقية المعاصرة فكراً ومنهجاً، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٤٦.

(١٣) . محمد وعيد مهدي العزاوي، هاشم صالح التكريتي ومنهجه في كتابة التاريخ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠١٤، ص ٦٢.

(١٤) . وجه الباحث الى الدكتور صادق العديد من الاسئلة في مختلف المواضيع التاريخية فوجده عالم بها ويتكلم وكأنه هو مختص بهذا الجانب، فاني لست مبالغاً اذا اطلقت عليه كلمة الموسوعي.

(١٥) . في احدى المقابلات الشخصية التي اجراها الباحث مع الدكتور صادق السوداني حول توجهاته السياسية جاء الدكتور محمود عبد الواحد محمود الذي جلس يسمع كلام الدكتور صادق وبادر الدكتور محمود بالسؤال وبخجل مع الاعتذار عن توجهات الدكتور صادق وبنص السؤال((هل انت يساري)) هذا الامر اعطاني صورة واضحة عن ((إخفاء)) الدكتور صادق توجهات السياسية عن الجميع ولولا وجودي ومحاورتي الدكتور صادق عن التوجهات السياسية لما تجرأ الدكتور محمود بالسؤال خاصة وهو احد طلابه وكان السوداني عضو لجنة مناقشته في الماجستير والدكتوراه وفيما بعد زميلا له في الكلية.

(١٦) . اليسار: المعروف ان مصطلح اليمين واليسار ظهرا اثناء انعقاد المؤتمر الوطني (national convention) الفرنسي (١٧٩٢–١٧٩٥) فقد جلس الى يمين رئيس الجلسة المؤيدين لبقاء النظام الملكي والى يساره المؤيدين لإقامة الجمهورية بعد الغاء النظام الملكي وجلس في الوسط المعتدلين الذين لا هم من هؤلاء ولا أولئك. وهكذا عرف اليساريون بتوجهاتهم التقدمية واليمينيون بالحفاظ على النظام القائم وتوجهاته. لمزيد من التفاصيل انظر: اليسارية، ملحق مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة/بغداد، ٢٠١١، ص ص ١٤٦–١٤٩.

(١٧) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤.

(١٨) . اجابة الدكتور صادق السوداني على الأسئلة التي وجهها له الباحث واجاب عنها بخط يده بتاريخ، سلمها للباحث بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤.

(١٩) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧.

(٢٠) . لمزيد من التفاصيل عن الموضوع انظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ –١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

(٢١) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨.

(٢٢) . لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

(٢٣) . محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار الملايين، بيروت، ١٩٥٨.

(٢٤) . الصرائف: مفردها صريفة وهي ((مساكن)) مادتها من القصب مستطيلة الشكل طولها من (٥-٦) أمتار مسقوفة بحزم من القصب تسمى (الضلوع)، سكنها المهاجرون من جنوب العراق الى بغداد بسبب ضغط الاقطاع عليهم. مع عزوف الحكومة من معالجة أوضاع هؤلاء المهاجرين لخوفها من غضب الاقطاعيين في جنوب العراق ازدادت هذه الاحياء توسعا، استطاعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إيجاد حل لهم وبناء مدينة (الثورة). لمزيد من التفاصيل انظر: حيدر عطية كاظم مطلك السوداني، الموقف الرسمي والشعبي من سكان الأكواخ بغداد أنموذجاً (١٩٣٢-١٩٦٣) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

(٢٥) . خلال السنة التي أجريت فيها المقابلات الشخصية مع الدكتور صادق السوداني لم تخل أي مقابلة من ذكر عبد الكريم قاسم والترحم عليه من قبل الدكتور صادق.

(٢٦) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠

(٢٧) . يقصد بها التصريح امام طلبته او خلال المناقشات للرسائل والاطاريح والندوات العلمية.

(٢٨) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.

(٢٩) . اجابات الدكتور صادق السوداني على الأسئلة التي وجهها له الباحث واجاب عليها بخط يده، سلمها بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤.

(٢). لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد الحسين عبد الله العقابي، الفكر القومي في العراق (١٤ تموز ١٩٥٨ . ١٧ تموز ١٩٦٨) دراسة تاريخية-سياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(٣١) . جمال عبد الناصر(١٩٥٤-١٩٧٠): ولد في الإسكندرية في سنة ١٩١٨، تعود أصوله الى الصعيد في محافظة أسيوط، أكمل دراسته الإعدادية سنة ١٩٣٦، والتحق بالكلية العسكرية سنة ١٩٣٧، شارك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وجرح في الحرب بجروح طفيفة. أسس هو وعدد من زملاؤه منهم عبد الحكيم عامر وأنور السادات حركة الضباط الاحرار سنة ١٩٤٩، استطاع هو وزملاؤه بالقيام بانقلاب سنة ١٩٥٢ على الملك فاروق. استلم منصب رئيس الجمهورية بعد اقصاء اللواء محمد نجيب سنة ١٩٥٤، واستمر بالحكم لغاية وفاته سنة ١٩٧٠. لمزيد من التفاصيل انظر: بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر (نشأة وتطور الفكر الناصري)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

(٣٢). لمزيد من التفاصيل انظر: عمار ظاهر مصلح الشمري، سياسة مصر اتجاه العراق وبلاد الشام(١٩٥٢-١٩٦١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص ١٨٩-٢٥٠.

(٣٣). مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.

(٣٤). رحيم عبد الحسين عباس، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك(١٩٧٣-١٩٧٩) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، مجلة كلية التربية الاساسية/جامعة بابل، العدد ٢٠، نيسان، ٢٠١٥، ص ص٥٤٤-٥٦٥؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الشيوعية في العراق، دار الفرات، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٤٣-١٤٧.

(٣٥) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨.

(٣٦) . محمد رضا بهلوي: ولد في طهران سنة ١٩١٩، تلقى تعليمه الابتدائي في طهران وعند تولى والده رضا بهلوي العرش الملكي توج محمد رضا ولياً للعهد سنة ١٩٢٥، والتحق بالكلية الحربية في طهران سنة ١٩٣٦وتخرج بعد سنة برتبة ملازم ثاني، وتولى حكم إيران سنة ١٩٤١، واتبع سياسة موالية للولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفيتي، أطاح بحكمه الامام الخميني في شباط ١٩٧٩ غادر إيران قيل ذلك بأيام وانتهى به المطاف في مصر. وتوفى فيها سنة ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل انظر: خضير مظلوم البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهد القاجاري والبهلوي (١٧٦٩-١٩٧٩)، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ٤٢٧-٤٣٧؛ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص ص ٥٨٠-٥٨١.

(٣٧) . الامام الخميني: ولد في سنة ١٩٠٢ في قرية خمين، والده من كبار رجال الدين الثائرين على الاقطاع والفساد، أكمل دراسته الدينية في مدينة اراك، درس الفقه والأصول ومختلف العلوم الدينية، ومارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه محمد رضا وأعتقل في سنة ١٩٦٤ وبعدها نفي إلى تركيا ومن تركيا إلى العراق سنة ١٩٦٥، وبعدها إلى فرنسا سنة ١٩٧٨، وبعد عودته من فرنسا إلى إيران سنة ١٩٧٩ تزعم الثورة وأسقط نظام الشاه محمد رضا وحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية سنة ١٩٧٩، وأستمر في الحكم حتى توفي سنة ١٩٨٩. للمزيد من التفاصيل انظر: زكي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر، دار الحسام، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ١١١-١١٤.

(٣٨) . لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد فليح حسين الجبوري، إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية (٢٥شباط ١٩٨٠-٢٢ حزيران ١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٥.

(٣٩). صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٥-٧.

(٤٠) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.

(٤١) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨؛ بيتر و. غالبيث، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، الدار العربية للعوم ناشرون، بيروت،٢٠٠٧، ص ٢٠٦-٢٢٥.

(٤٢) . اياد علاوي: ولد في بغداد سنة ١٩٤٥، أكمل فيها دراسته الأولية، تخرج من كلية الطب جامعة بغداد سنة ١٩٧٠، ثم حصل على الماجستير سنة ١٩٧٥، والدكتوراه سنة ١٩٧٩ من جامعة لندن، أسس حركة الوفاق الوطني مع مجموعة من رفاقه لمعارضة حكم صدام حسين، عاد الى العراق بعد سنة ٢٠٠٣ واختير عضوا في مجلس الحكم، ثم شغل منصب رئيساً لمجلس الوزراء ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ثم أصبح زعيما لكتلة برلمانية، ونائب للرئيس الجمهورية سنة ٢٠١٤. لمزيد من التفاصيل انظر: شبكة المعلومات الدولية، الموقع الالكتروني لحركة الوفاق،
http://www.ayad-allawi.com

(٤٣) إبراهيم الجعفري: ولد في كربلاء المقدسة سنة ١٩٤٧، وفي سنة ١٩٥٢ التحق بالمدرسة، ثم التحق في صفوف حزب الدعوة سنة ١٩٦٦، دخل كلية الطب جامعة الموصل في السنة ذاتها، غادر العراق مع عائلته ١ إلى سورية سنة ١٩٨٠، ومنها إلى إيران حتى سنة ١٩٩٠، ثم استقر في لندن حتى سنة ٢٠٠٣، اختير عضواً في مجلس الحكم في سنة

٢٠٠٣، ومن ثم عضواً في لجنه كتابة الدستور، ثم اصبح رئيساً لمجلس الوزراء (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وشغل وزارة الخارجية في سنة ٢٠١٤. لمزيد من التفاصيل انظر: شبكة المعلومات الدولية، الموقع الرسمي الدكتور ابراهيم الجعفري، http://www.al-jaffaary.net.

(٤٤) . نوري المالكي: ولد في كربلاء سنة ١٩٥٠، أكمل دارسته الأولية فيها، حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية أصول الدين في بغداد، ثم حصل على الماجستير باللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل، جده أحد وزراء العهد الملكي واحد أبرز شعراء كربلاء، هرب من العراق بعد صدور حكم بالإعدام عليه في سنة ١٩٨٠، تسلم منصب رئاسة الوزراء لدورتين متتاليتين (٢٠٠٦ _٢٠١٤). لمزيد من التفاصيل انظر: مواقع التواصل الاجتماعي، اليوتيوب، برنامج خارج عن المألوف المذاع على قناة العراقية، بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠.

https://www.youtube.com.

(٤٥). حيدر العبادي: ولد في بغداد سنة ١٩٥٢، أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة في الكرادة الشرقية. حاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة التكنولوجية في بغداد في الهندسة الكهربائية في سنة ١٩٧٥، حصل على الماجستير سنة ١٩٧٨ والدكتوراه من جامعة مانجستر البريطانية سنة ١٩٨٠، أصبح المتحدث باسم حزب الدعوة الاسلامية في بريطانيا، بعد سنة ٢٠٠٣ شغل عدة مناصب منها وزير للاتصالات وعضو مجلس النواب ثم رئيساً لمجلس الوزراء سنة ٢٠١٤. لمزيد من التفاصيل انظر: شبكة المعلومات الدولية، الصفحة الشخصية الرسمية لرئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، https://www.facebook.com/haider.alabadi.iraq

(٤٦). صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة، ص ١٠.

(٤٧) مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.

(٤٨) . صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة، ص ص ١٠٢-١٠٣؛ مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٤.

(٤٩) ايمان قاسم هاني، تعديل الدستور في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مجلة كلية الرافدين للعلوم، العدد ٣١، ٢٠١٣، ص ص ٩٧-١٢٧؛ مصطفى سالم مصطفى النجيفي، تعديل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٥، العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص ص ٢٤٥-٢٩٧.

(٥٠) . اجابات الدكتور صادق السوداني على الأسئلة التي وجهها له الباحث وأجاب عليها بخط يده، سلمها للباحث بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤. لمزيد من التفاصيل عن اراء الدكتور صادق السوداني عن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ انظر: صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة.

(٥١) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.

(٥٢) . مسعود البرزاني: ولد في محافظة مهاباد في إيران سنة ١٩٤٦، لم يكمل دراسته المتوسطة بسبب الظروف السياسية، التحاق بالحركة الكردية في أيلول سنة ١٩٦١، انتقل للعيش في الولايات المتحدة مع والده بعد توقيع العراق لاتفاقية الجزائر ١٩٧٥. عاد الى العراق سنة ١٩٨٠ لينتخب رئيسا للحزب الديمقراطي الكردستاني، له دور كبير في

المؤتمرات التي عقدت ضد حكم صدام حسين، انتخب في سنة ٢٠٠٥ رئيسا لإقليم كردستان العراق ومازال في هذا المنصب. لمزيد من التفاصيل انظر: شبكة المعلومات الدولية، الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان العراق، http://cabinet.gov.krd.

(٥٣). لمزيد من التفاصيل انظر: ميخائيل م. جوتنر، الاكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: سعاد محمد إبراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

(٥٤). صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي دراسة مقارنة، ص ص ١٠٣-١٠٦؛ مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٥.

(٥٥). مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠.

(٥٦) . شذى زكي حسن، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٩، ص ص ٣١-٥٨.

(٥٧) . مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور صادق السوداني، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤.